

الاجز ثلثه او ثلثه او اطراف صابغة او رافعا احدي
 رجلية عن الارض بحزبه وبكرة بغير عدد كذا في الغيبة و التفت
 الفتر انا في اية طويلة او قصير فلو كانت ثلاثا كل
 او كل يجرى على قول الجعية ولو كانت كلمة نحو من هاتين
 او نحو نحو و ق ون فالحق ايات عند بعض العثر المتكلم
 كذا في الكافي لو تراصفت اية مرتين او اكثر كلمة من ارا
 حتى بلغت اية لا يجوز ولو تراصفت اية في الركعتين بدون
 الفاعلة نحو اية الكرسي و اية المد اية قال بعض المشايخ
 لا يجوز وهو الصحيح على ما في بعض الكتب وفي الكافي انه يجوز
 وهو الاجم وهو في كل ركعة من العشر ثمانية او ثلاثة
 او رباعية لا على التبعين بمعنى القراءة فرض في ركعتين منه
 اما في الاولى بين او الاخرين او احدي الاوليين او احدي
 الاخرين في كل ركعة من لوتر والنقل اما الوتر فالاجم
 لسببه المشبهة فيه واما النقل فلان كل شعبة منه صلاة
 ولهذا ايجت بالخرقة الاربعان في المشهور عن اجماعنا والفق
 بابه و اصله قصدا من غير عدد يسمى اذقوة الفاعلة و اية
 طويلة او ثلاثة قصار واجبة واكل عنده واما عند الفرض

اية طويلة او ثلاث قصار و يهوت كذا في الركعة و غيره ولو شرا
 اية قصير ثلاث مرات فبده و ايتان و الثالث الرابع وهو
 في اللغة الاجمنا فيتمتع بما ينطق عليه اسم الاجمنا و لو ادناه
 و قيل ان كان المصالح التيام اقرب لا يجوز بل كان المصالح الرابع
 اقرب يجوز ذكره في الخزانة و الرابع الشجور اي الجبهة و الاض
 فقط لا بالجهد و الاض سميا فلو وضع احد هما ان كان من عذر
 لا يكره وان كان من غير عذر ان وضع جميعته دون اية كان يكره
 وان كان بالعكس و كذلكه و قال لا يجوز ههنا ذكر القلا
 في الهداية و التام و الخلاصة و الحصر ههنا التمسك و بالجملة
 لا يوجد في الكتب المشهورة ان وضع الاض عند وضع الجبهة فرض
 كما ينهم من عبارات المختصر و اصل صدر الشريعة الطبع على هذه
 الرواية والمراد بوضع الجبهة وضع اليها كما صرح به في النهاية
 وفي الزاوي او اقتصر على انها جاز كقول الاول هو الاض
 ثم ان وضع القديس في الشجور فرض كما في الهداية وغيرها
 ولو وضع احدهما اختلف المشايخ و في الضرر لو وضع اليه
 و القديس و لا يضع اليه و الركبتين جاز و عند الفتوى في الهداية
 ان وضعه سنة عندنا و في التمهيد المختار عند الفقهاء اليه